قانون حمورابي :

يعتبر قانون حمورابي اكمل وانضج قانون مدون مكتشف حتى الآن . وعلى الرغم من ان قانون "اور – نمو" وقانون لبت – عشتار وقانون اشنونا قد سبقته من حيث تاريخ الاصدار ، الا ان قانون حمورابي ظل المحور الاساس لأي دراسة تاريخية قانونية عن القانون في العصور القديمة ، ولا سيما في العراق حيث انه القانون الوحيد الذي وصلنا بصيغته الاصلية الكاملة تقريبا وباعتباره اكمل القوانين واكثرها موادا .

دون قانون حمورابي بالخط المسماري وباللغة الأكدية على مسلة من حجر الديوريت الاسود ويحتوي على مايقرب من ٢٨٢ مادة قانونية بهيئته الكاملة أضافة الى المقدمة والخاتمة .

اصدر القانون ، كما هو واضح ، المملك حمورابي (١٧٩٢–١٧٥٠ ق.م) سادس ملوك سلالة بابل الاولى ، الذي تمكن من القضاء على جميع دويلات المدن التي تقاسمت العراق بعد سقوط سلالة اور الثالثة . وقد كان على حمورابي ان يوحد النظم والتعليمات والقوانين التي كانت سائدة في الدويلات المختلفة ويطبعها بطابع الدولة البابلية الجديدة . ولعل قانونه الذي اصدره في اواخر حكمه هو ترجمة فعلية للسياسة التي اتبعها حمورابي في هذا المجال . بل ان هذه السياسة تظهر حتى في اسلوب صياغة المواد القانونية الموحدة الى درجة كبيرة .

تم الكشف عن مسلة حمورابي عام (١٠٩١–١٩٠٢) من قبل المنقب الفرنسي شايل الذي كان يعمل في مدينة سوسا عاصمة عيلام جنوبي غربي بلاد أيران والمسلة محفوظة الآن في متحف اللوفر بباريس .

وكانت المسلة عند اكتشافها مكسورة الى ثلاث قطع امكن لصقها مع بعضها